مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

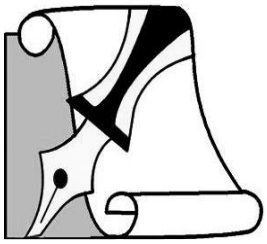

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1. إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.
2. الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
3. بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
4. إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

معركة نتنياهو لسحق المحكمة العليا

1 – مدخل:

"ليلة سوداء للديموقراطية"، "التاريخ سيحاسبكم"، "حلّ الظلام على إسرائيل هذا الصباح، وهي تتّجه نحو ديكتاتورية فاشية مظلمة"؛ و"يدمر البلاد ليتجنب المحاكمة"، هكذا وصف زعماء معسكر المعارضة تصويت «الكنيست» على جزء من مشاريع قوانين خطّة ما يسمى «الإصلاح القضائي»، والتي من شأنها تقويض صلاحيات «المحكمة العليا» والحدّ من صلاحياتها. وفي هذا المجال أعرب مفوض حقوق الإنسان في الأمم المتحدة عن قلقه من أن الإصلاح المقترح للنظام القضائي الإسرائيلي من شأنه أن "يقوض بشكل كبير" قدرة القضاء على دعم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقالت رئيسة المحكمة العليا الإسرائيلية إيستير حايوت إن "المشروع الجديد لوزير العدل لا يهدف إلى تحسين النظام القضائي، بل إلى سحقه"، مضيفة ان "هذا هجوم جامح على النظام القضائي وكأنه عدو يجب سحقه".

تهدف خطة الاصلاح إلى تمكين الحكومة بقيادة بنيامين نتنياهو من بسط سيطرة أكبر على الجهاز القضائي، من خلال ضمان أغلبية في لجنة تعيين القضاة، وتحديد صلاحيات المحكمة الإسرائيلية العليا بما يختص بقدرتها على شطب وإلغاء قوانين تعتبرها غير دستورية، وقرارات تعيين وزراء في الحكومة. وهذا التعديل لن يفعل أكثر من تعميق الانقسام الحاصل في الشارع الإسرائيلي على خلفية أداء حكومة نتنياهو، وخصوصاً أن محاولات الحوار بين المعسكرَين متعثّرة، وأن زعيم «الليكود» بات أسيراً لمجموعة «متطرّفين مهووسين» تتجاذبه وتُمسك بخِناقه، من دون أن يقدر هو على التحرّر منها.

في السياق يؤكد محلل الشؤون العسكرية رون بن يشاي، في مقال نشره موقع "واينت" العبري أن خطة "الانقلاب القضائي"، تتطلع لتحقيق هدف آخر غير معلن منها هو ضمّ الضفة الغربية، ما يعني بناء نظام فصل عنصري إسرائيلي أبرتهايد (من البحر إلى النهر.) ويوضح أنه: "من المهم أن يعرف الجمهور الإسرائيلي ويستوعب أنه، إلى جانب الأهداف المعلنة للانقلاب القضائي، فإنه يهدف، بصورة خفية، إلى

وضع أساس قانوني يسمح بعمليتين سياسيتين، من شأنهما تغيير وجه دولة إسرائيل وطرق حياتنا بصورة لا رجوع عنها"، لافتاً إلى أن العملية الأولى هي الضم الجارف لكل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر، من دون إعطاء حق المواطنة للفلسطينيين سكان الضفة الغربية. ويقول إن المخطط التفصيلي لهذه العملية موجود في "خطة الحسم"، الوثيقة التي وضعها قبل خمسة أعوام، بوضوح ومنطق مخيفين، عضو الكنيست، آنذاك، والوزير الحالي بتسلئيل سموتريتش رئيس حزب "الصهيونية الدينية." أما الخطوة الثانية، وفق تحذيرات رون بن يشاي، فهي استخدام قانون أساس من أجل إدامة تقسيم مواطني إسرائيل إلى ثلاث فئات: فئة العلمانيين، المحافظين التي تقوم بالعبء الأمني وتشكل شريكاً كاملاً في القوة العاملة، وتساهم في النمو الاقتصادي والضرائب، بينما الفئتان الأُخريان، اي العرب واليهود الحريديم، لا تتحملان العبء الأمني مطلقاً. ويضيف: "لا يشارك الحريديم في القوة العاملة، ولا يدفعون الضرائب لصندوق الحكومة، ولا للسلطات المحلية، لا بل يستقطبون الجزء الأكبر من ميزانية الرفاه ومليارات أُخرى من صندوق الدولة، عبر قنوات مختلفة. وهذه العملية يقودها رئيس لجنة المالية عضو الكنيست موشيه غفني، من حزب يهدوت هتوراه". موضحاً أن المؤشرات التي تدل على نية الشركاء السياسيين لليكود الدفع بهاتين العمليتين اللتين ستحولان "إسرائيل" إلى دولة أبرتهايد، موجودة في بنود الاتفاق الائتلافي، ويمكن القول إن غفني وصحبه لا يخفون نواياهم. والتداعيات الأكثر خطورة، برأي بن يشاي، تكمن في "خطة الحسم" لسموتريتش، التي نشرها في أيلول/ سبتمبر 2017، وكان عنوانها: "خطة الحسم: مفتاح السلام موجود لدى اليمين". إذ يدّعي سموتريتش أن الفلسطينيين ليسوا مستعدين، ولن يصبحوا مستعدين في أي ظرف من الظروف للموافقة على ممارسة اليهود حقهم في تقرير مصيرهم الوطني بين نهر الأردن والبحر المتوسط. لذلك، فشلت، وفق مزاعمه كل خطط الحل التي تعتمد على تنازلات إقليمية. وفي رأيه، أنه من الحماقة تجاهل الخصوصية القومية– الدينية الفلسطينية. ويضيف بن يشاي: "بدلاً من دولتين لشعبين، اقترح عضو الكنيست، آنذاك، سموتريتش تفعيل خطة من ثلاث مراحل لحل النزاع، من دون أن يتحول اليهود إلى أقلية ديموغرافية، والثمن: تقييد الحريات المدنية للمواطنين الفلسطينيين، وتوجيه ضربة خفيفة إلى النظام الديمقراطي في إسرائيل وصورتها في العالم." ويتابع بن يشاي في تلخيص "خطة الحسم" بقوله: "بعد أن تقوم إسرائيل بخلق وقائع على الأرض وضم الضفة الغربية، لا يبقى أمام الفلسطينيين سوى ثلاثة خيارات:

الأول؛ البقاء في الضفة الغربية، والعيش تحت السيادة الإسرائيلية في عدد من الجيوب، منطقة الخليل، وبيت لحم، ورام الله، ونابلس، وجنين. ولا يُعتبر هؤلاء الفلسطينيون مواطنين في إسرائيل، بل مجرد سكان مقيمين (مثل العرب في القدس الشرقية)، شرط تعاونهم وعدم معارضتهم.

الخيار الثاني؛ الفلسطينيون الذين لا يرغبون في العيش تحت حُكم إسرائيل، يغادرون طوعاً، وستقدم لهم إسرائيل مساعدات مالية.

الخيار الثالث؛ مخصص لمعالجة جذرية للفلسطينيين الذين يرفضون الخيارين السابقين: مع توجيهات قاطعة إلى أنه في إمكان الجيش القضاء على "المخربين" خلال وقت قصير، وقتل مَن يجب أن يُقتل، وجمع السلاح حتى الرصاصة الأخيرة، وإعادة الأمن إلى المواطنين الإسرائيليين. ويقول بن يشاي إنه كي نفهم ماذا يجري في هذه الأيام في وزارتي المال والأمن، يجب أن نقرأ القسم الأول من خطة سموتريتش، بعنوان: "حسم المستوطنات." كما يقول إنه في هذه المرحلة، ينوي وزير المال والوزير الجديد في وزارة الأمن سموتريتش، حرفياً، إغراق أراضي الضفة الغربية بالمستوطنات والمستوطنين اليهود. ويعتقد بن يشاي أن هذا هو السبب الذي من أجله طالب سموتريتش، وحصل في المفاوضات الائتلافية على مطلبه، بالإشراف على المستوطنات، وعلى حياة السكان في الضفة الغربية في وزارة الأمن، وهذا هو سبب الصراع العنيد الذي يخوضه ضد وزير الأمن يوآف غالانت ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في كل مرة يجري إخلاء بؤرة استيطانية يهودية غير قانونية، أو لا يجري إجلاء سكان قرية خان الأحمر. ويخلص بن يشاي للقول إن هذه الصراعات، من وجهة نظر سموتريتش، ليست فقط موضوع "الأنا" أو ليّ ذراع سياسي، بل هو مصمم على تنفيذ "خطة الحسم"، ولن يسمح لغالانت أو نتنياهو باعتراض طريقه. ويتابع: "الانقلاب القضائي يهدف إلى إزاحة المحكمة العليا التي يمكن أن تشكل عقبة مهمة في هذه الطريق."

يشار إلى أن عدداً من الباحثين والمراقبين، ومن خريجي المؤسسة الأمنية الإسرائيلية يحذرون هم أيضاً من نوايا سموتريتش، ومن تبعات مخططاته على إسرائيل وتوريطها في واقع ثنائي القومية، يتخلله تصعيد في الصراع الدموي مع الفلسطينيين، على شاكلة الصراع الخطير الذي شهدته منطقة البلقان تاريخياً، ويرون أن ما تشهده القدس في الشهور الأخيرة هو مجرد صورة مصغرة عما هو قادم ومشاهد لفيلم رعب حقيقي بات وشيكاً.

2 – حكومة دينية يمينية وأوضاع صعبة:

إن حكومة نتنياهو الجديدة، هي أول حكومة يمين ديني كاملة في إسرائيل. ولكل مركّب فيها مشكلته الخاصة مع "الوضع القائم": "الصهيونية الدينية" تريد حسم الصراع على الضفة الغربية وضمها قانونياً، بعد أن حسمته بالاستيطان على الأرض؛ والحريديم يريدون "دولة شريعة" دينية وسيطرة على الشأن العام؛ وبن غفير يريد الإعدامات الميدانية للمقاومين في فلسطين التاريخية، من دون أي ضابط دولي أو غيره؛ كما أن نتنياهو يعاني جرّاء موضوع "نزاهة الحكم" بسبب ملفات الفساد المتهم بها. ويضاف إلى هذا كله عدم القدرة على حسم الصراع الداخلي الذي عادةً ما يقول اليمين إنه بسبب تكبيل أياديه الذي تفرضه المحكمة العليا، بدلاً من الاعتراف بعجزه. ويرى اليمين، بسبب فوزه في الانتخابات الاخيرة بعد أعوام من الاستقطاب الداخلي الذي شكّل أساس الأزمة السياسية، أنه حصل على ثقة الجمهور لحسم هذا كله، داخلياً وخارجياً، وهو ما يحتاج إلى سيطرة قانونية مطلقة.

ان خطة وزير العدل ليفين هي بمثابة عملية تفكيك لـ"قواعد اللعبة"، فـ"فقرة التغلب" وسيطرة "الكنيست" على تعيين القضاة، في ظل حالة عدم وجود دستور، ستمنحه السيطرة المطلقة على "الدولة"، بمؤسسة واحدة لها رئيس واحد وهو رئيس الحكومة. أما فلسطينياً، فستخسر إسرائيل "درعها الواقي" أمام محكمة الجنايات الدولية؛ وفي الوقت ذاته، من المتوقع، ككل نظام عنصري استعماري يصل إلى مداه، أن تنطلق في توحشها من دون أي ضابط.

ما بين المعسكرَين المتناحرين، وقف رئيس الكيان هرتسوغ ليصف يوم التصويت على الإصلاحات القضائية بأنه «صباح صعب»، معتبراً أنه ينبغي «بذل أيّ جهد من أجل الاستمرار في الحوار بعد التصويت»، مع أن الحوار لم يبدأ أصلاً. وقال هرتسوغ في كلمة متلفزة إن الجميع يشعر بأن الأمور باتت على برميل من البارود وأنها قد تذهب نحو الصدام العنيف والحرب الأهلية، ودعا الحكومة للتراجع عن الإصلاحات مقترحاً عدة نقاط للخروج من المأزق. وأردف يقول: "أرى وأسمع المظاهرات في جميع أنحاء البلاد، حشد كبير من الوطنيين الذين يمارسون الحق في الاحتجاج وهو حق أساسي في الديمقراطية، ملتزمون تماماً بمصير الشعب والبلد، أشعر ونشعر جميعاً أننا ما زلنا قبل الاصطدام وحتى الاصطدام العنيف." وقال هرتسوغ "نحن على شفا

انهيار دستوري واجتماعي" ورأى أنه «كان الأجدر بالائتلاف أن يجد طريقة ليمدّ يده... وأنا أتوجّه إلى الائتلاف لأن القوّة بِيده. أثبِتوا سخاء المنتصرين، وأوجِدوا طريقة لإحضار المعارضة إلى حوار»، بينما اعتبر رئيس الوزراء الأسبق، إيهود باراك، أن «الظلام حلّ على إسرائيل هذا الصباح»، وأن «طبيعة إسرائيل الديموقراطية سُحقت تحت ديكتاتورية مظلمة، من الواضح أن الانقلاب غير شرعي! يجب على كلّ مواطن حرّ أن يُعارضه في إطار القانون. نحن لا نَدين بشيء للديكتاتور. سيشتدّ النضال ويستمرّ حتى النصر». ودعت صحيفة «هآرتس» العبرية، بدورها، في افتتاحيتها، إلى تصعيد الاحتجاجات ضدّ الحكومة، مشيرة إلى أن أحزاب الائتلاف «أتيحت لها عدّة فُرص للنزول عن الشجرة»، لكنها «تجاهلت الأصوات المتحفّظة والمعارِضة، سواء من قانونيين واقتصاديين في إسرائيل أو العالم»، كما تجاهلت «مقترح التسوية الذي طرحه هيرتسوغ، وكذلك تحذيرات الأجهزة الأمنية ومسؤولين سابقين في أجهزة الأمن، وصولاً إلى التحفّظات التي أبدتها الولايات المتحدة». وأضافت إن «الائتلاف لم يهتمّ أيضاً لمئات الآلاف من المحتجّين القلقين من تداعيات التشريعات الجديدة على المجتمع الإسرائيلي، لأنه يهدف إلى تخريب الديموقراطية الإسرائيلية ويقابل الاحتجاجات بمزيد من الجشع ونزعة الهدم والتخريب». ورأت أن الرّد على دعوة نتنياهو، عقب التصويت، إلى التفاهم والحوار، «ينبغي أن يكون حاسماً؛ فالنافذة التي فتحها رئيس الدولة للائتلاف قد أُغلقت»، بعدما ظَهر أن الأخير «غير معنيّ بالتسوية». ورأت أن «كلّ دعوة إلى التباحث تحت التهديد هي دعوة إلى الاستسلام والخضوع»، مضيفةً إنه «ليس هناك بديل أمام المناهضين للخطّة الحكومية سوى مُواصلة الاحتجاجات وتوسيعها». وفي السياق، ورد في عمود للكاتب أنشيل أبفيفر في صحيفة "هآرتس" أنه ومع استمرار حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في إقرار تشريعاتها القضائية، تحول الحديث بين الإسرائيليين إلى خوف عميق وعناد، إذ يشعر كل من المؤيدين والمعارضين بأن هذه هي اللحظة التي يظفرون فيها "ببلادهم" أو يخسرونها.

في هذه الأثناء، تنحصر المشكلة في أن التعديل، المثير للجدل، الذي يجري تنفيذه على النظام القضائي في الكيان الغاصب، يتيح للبرلمان الإسرائيلي إلغاء أي قرار للمحكمة العليا بغالبية بسيطة. وتواجه خطط الحكومة الإسرائيلية اليمينية الجديدة ما تسميه "إصلاح النظام القضائي في البلاد، والحد من صلاحيات المحكمة العليا"، عاصفة من الاحتجاجات والانتقادات التي تشكل تحدياً متزايداً لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، الذي

يواجه احتجاجاً كبيراً من معارضي الخطة ممن يقولون إنها ستقوض نظام الضوابط والتوازنات في الديمقراطية الإسرائيلية. والتشريع المزمع تنفيذه يحد من صلاحيات المحكمة العليا في إلغاء القوانين، ويسمح للبرلمان بإعادة سن القوانين التي استبعدتها المحكمة، ويمنح الحكومة السيطرة على تعيين القضاة، ويسمح للوزراء بتعيين المستشارين القانونيين لوزاراتهم. وتقضي التغييرات القضائية الجديدة عملياً، على صلاحية الإشراف القضائي على الحكومة، وذلك وفقاً لرأي منتقدي الإصلاح البارزين، الذين يشملون قضاة سابقين في المحكمة العليا، ومدعين عامين، واقتصاديين كباراً والعديد من الإسرائيليين الحائزين على جائزة نوبل. وقد كتب يتسحاق زامير، المدعي العام السابق وقاضي المحكمة العليا، في مقال رأي نُشر في 11 شباط/فبراير الماضي في صحيفة "هآرتس" الليبرالية اليومية يقول: "الحكومة تدمر الفصل بين السلطات في إسرائيل." وأضاف: "بما أن البرلمان الإسرائيلي يسيطر عليه الائتلاف الحاكم، الذي يتمتع بأغلبية المقاعد، فقدتم دمج السلطتين التنفيذية والتشريعية ببعضهما بالفعل." ومع تفويض الحكومة حديثاً بالسيطرة على تعيين القضاة بموجب خطة الإصلاح الشامل الجديدة فإنه: "بدلاً من الديمقراطية القائمة على ثلاثة أفرع مستقلة، قد تتحول إسرائيل إلى ديمقراطية (رسمية) يحكمها فرع واحد... يسيطر عليها إلى حد كبير شخص واحد هو – رئيس الوزراء"، على حد قول زامير. وقال المدعي العام السابق، أفيخاي ماندلبليت، الذي وجه اتهامات لنتنياهو بالفساد، في مقابلة أذيعت في 9 فبراير/ شباط الماضي على القناة 12، إن التغييرات التي خططت لها الحكومة "ليست إصلاحا بل انقلابا على النظام." وأضاف: "هذا يعني إلغاء استقلال القضاء". وسيكون هناك أناس يتمتعون بالولاء الشخصي للحاكم والوزير، ولن يكون الولاء للدولة. وهذا هو أخطر شيء يمكن أن يحدث."

من ناحية أخرى أثارت التغييرات المقترحة مظاهرات أسبوعية شارك فيها عشرات الآلاف من الإسرائيليين في تل أبيب ومدن أخرى، كما تظاهر مئات المحامين الإسرائيليين أمام محكمة تل أبيب احتجاجا على المشروع معتبرين أنه يهدد الديمقراطية. هذا بالإضافة إلى احتجاجات العمال في قطاع التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل، المحرك الرئيس لاقتصادها، وطلاب الجامعات والمدارس الثانوية، وقدامى المحاربين في الجيش. ووقع حوالى 4 آلاف من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بياناً يدين التغييرات المزمع تنفيذها قائلين إنها ستوجه "ضربة قاتلة للديمقراطية الإسرائيلية." ونشرت منظمات الفنانين والممثلين رسالة انتقاد مفتوحة مماثلة لنتنياهو ووزير العدل ياريف ليفين، مهندس خطة الإصلاح. ويواجه نتنياهو أيضاً تحذيرات من قبل شركات التصنيف

الائتماني الأجنبية التي نبهت إلى تأثير اقتصادي محتمل مضاعف لخطة الإصلاح القضائي. وأطلق محافظ بنك إسرائيل إنذاراً مماثلاً، إذ حذر نتنياهو من الضرر المحتمل على التصنيف الائتماني لإسرائيل والاستثمارات الأجنبية، وفقاً لوسائل الإعلام المحلية. ووقع مئات الاقتصاديين الإسرائيليين، ومن بينهم العديد ممن شغلوا في السابق مناصب عليا، عريضة تحمل الرسالة نفسها، وتحذر من أن صناعة التكنولوجيا الفائقة في إسرائيل قد تتأثر سلباً. وحذرت شركة الخدمات المصرفية الاستثمارية، جي بي مورغان، في مذكرة صدرت في 2 فبراير/شباط الماضي من أن الإصلاح القضائي يمكن أن يشكل "خطراً سلبياً" على التصنيف الائتماني لإسرائيل، ومن المحتمل أن يؤثر في الاستثمارات الدولية. وقارنت الشركة وضع إسرائيل بوضع بولندا، التي أدت التغييرات القضائية فيها إلى خفض تصنيفها الائتماني. وحذر محلل كبير في وكالة التصنيف الائتماني ستاندارد آند بور في مقابلة مع وكالة رويترز للأنباء، من أن التغييرات القضائية العتيدة أضعفت "الضوابط والتوازنات الحالية" وقد يؤثر ذلك سلباً على التقييم الائتماني لإسرائيل. كما حذر بنك إتش إس بي سي في تقرير نُشر في 6 فبراير/شباط، من أن خطة الحكومة قد تؤثر سلباً على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى إسرائيل. ويواجه رئيس الوزراء نتنياهو ضغوطاً من واشنطن، التي أعربت عن قلقها العام من التغييرات القضائية المزمعة. وأشار وزير الخارجية الأمريكية، أنتوني بلينكن، في رحلته الأخيرة إلى إسرائيل عند ظهوره مع نتنياهو أمام الصحفيين بشكل واضح إلى "القيم المشتركة"، مضيفاً أن هذا يشمل "دعمنا للمبادئ والمؤسسات الديمقراطية الأساسية، بما في ذلك احترام حقوق الإنسان، وإقامة العدل على قدم المساواة للجميع، والمساواة في الحقوق بين الأقليات، وسيادة القانون." وأضاف بلينكن أن "بناء الإجماع على مقترحات جديدة هو الطريقة الأكثر فعالية لضمان تبنيها"، في إشارة واضحة إلى دفع الحكومة لتمرير تشريعات الإصلاح القضائي على الرغم من الاحتجاجات الشعبية الكبيرة وإدانة معارضي الخطة المتزايدة. وأكد الرئيس الأمريكي، جو بايدن: "إن بناء توافق في الآراء بشأن التغييرات الأساسية مهم حقا لضمان اقتناع الناس بها حتى يمكن استدامتها".

من ناحية أخرى هاجمت رئيسة المحكمة العليا الإسرائيلية القاضية، إيستر حايوت، مشروع حكومة نتانياهو، لتعديل النظام القضائي، واصفة إياه بأنه "هجوم جامح" على القضاء. وقالت إن "المشورع الجديد لوزير العدل لا يهدف إلى تحسين النظام القضائي، بل إلى سحقه". وأضافت "هذا هجوم جامح على النظام القضائي وكأنه

عدو يجب سحقه." وردا منه على هذه التصريحات، اعتبر وزير العدل الجديد، ياريف ليفين، أن حايوت تسعى إلى "التحريض على الشغب". وقال في حديث متلفز " إن الإصلاح الذي قدمته سيجعل إسرائيل ديمقراطية غربية فاعلة مرة أخرى، وسيضمن نظاما قضائيا متنوعا يعكس رأي الأمة بكاملها." وأضاف "أنا منخرط في حوار مع جميع الأفرقاء (...) توصلا إلى النتائج الفضلى والأكثر توازنا ." وقالت المحامية أورنا شير إن "تعيين القضاة سيكون سياسيا، والمحكمة لن تكون مستقلة إنما سيسيطر عليها السياسيون ." وفي إسرائيل التي ليس لديها دستور، كان يمكن للمحكمة العليا إلغاء قوانين يقرها الكنيست إذا اعتبرت أنها تتعارض مع القوانين الأساسية للكيان.

3 – جهاز المحاكم في إسرائيل ودوره:

يوجد في إسرائيل فصل بين السلطات (التشريع، التنفيذ، المحاكمة)؛ لكن هذا الفصل شكلي من جهة التمييز العنصري والتنفيذ العملي لهذه السلطات؛ فما يحكم العلاقة ما بين السلطات الثلاث هو مصلحة إسرائيل الأمنية وأفضلية الصهيوني على بقية المواطنين في إسرائيل؛ أي استمرار الاستيطان والاحتلال، وتنكر إسرائيل للقرارات الدولية المتعلقة بالفلسطينيين والجرائم التي ارتكبت وترتكب بحقهم....الخ). ويتسم القضاء الاسرائيلي بعدالة نسبية تقتصر على مراعاة حقوق ومصالح المستوطنين اليهود، وفي المقابل يعمل بالتوازي على شرعنة تجاوز الاتفاقات والقوانين الدولية وحقوق الإنسان في كل ما يتصل بحقوق السكان الفلسطينيين، (بما في ذلك الخاضعين منهم للاحتلال بالأراضي التي تصنفها الشرعية الدولية كأراض فلسطينية محتلة، والتي تمنع اتفاقية جنيف الرابعة إحداث أي تغييرات جغرافية وديموغرافية فيها) والمصادقة على احتجاز مليوني فلسطيني في قطاع غزة لأكثر من خمسة عشر عاماً بصورة متواصلة واستهداف المدنيين العزل، وإقامة جدار الفصل العنصري، والإعدام الميداني للصحفيين والفتية الفلسطينيين، والاعتداء على مواكب المشيعين، واحتجاز جثامين الشهداء، وتوفير الحماية لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من يهود إسرائيل التي تتواصل ضد أبناء الشعب الفلسطيني للعقد الثامن على التوالي، ومنع إخضاعهم للمساءلة القانونية والمحاسبة الجزائية.

من الناحية النظرية والتقنية ينص القانون في إسرائيل على وجود جهازي قضاء هما:

جهاز المحاكم العادية: محكمة الصلح، المحكمة المركزية، المحكمة العليا.

جهاز المحاكم الخاصة. مثل المحاكم الدينية التي تنظر في قضايا الأحوال الشخصية؛ والمحاكم العسكرية، التي تنظر في قضايا الجنود الذين ارتكبوا مخالفات عسكرية، أثناء تأديتهم خدمتهم العسكرية؛ والمحاكم العسكرية للمدنيين، وخاصة لفلسطينيين، اتهموا بمقاومة الاحتلال؛ ومحاكم العمل التي تتناول الدعاوى والنزاعات، بين العامل وصاحب العمل في قضايا علاقات العمل؛ ومحاكم السير، التي تنظر في قضايا مخالفات السير.

وبالنسبة للمحكمة العليا فهي أعلى سلطة قضائية في إسرائيل، وتشمل عددًا محدودًا من القضاة. يُعينون، عادةً، تعيينًا دائمًا حتى سن السبعين، وهو جيل التقاعد للقضاة فيها. كما يعين قضاة مؤقتون أيضًا. وقد تم تشكيلها عام 1948 . وهي تقوم بعملها كمحكمه استئناف عليا وايضا كمحكمة عدل عليا تستمع إلى التماسات ضد مختلف السلطات العامة كمحكمة بداية وكذلك ضد القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف. وقد بتت المحكمة في عدد من القضايا المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وحقوق عرب إسرائيل، والتمييز بين الجماعات اليهودية في إسرائيل. وهي الوحيدة التي يمكنها التدخل بأحكامها في العمليات العسكرية الإسرائيلية. وكمحكمة استئناف، تبحث المحكمة العليا في استئنافات جزائية وحقوقية ترفع اليها على قرارات نهائية ومرحلية تصدر عن المحاكم المركزية. كذلك تبحث في استئنافات على قرارات قضائية وشبه قضائية مختلفة، مثل: شرعية الانتخابات في إسرائيل، القضاء التأنيبي للمحامين، التماسات من أسرى، وأمور الاعتقال الإداري. وكمحكمة عدل عليا: تبحث المحكمة العليا، في الأساس، في ادعاءات ضد شرعية قرارات السلطات: قرارات حكومية، سلطات محلية وقرارات دوائر وأشخاص يمارسون، بموجب القانون، صلاحيات ذات طابع عام.

يتم انعقاد المحكمة للبت في التماسات مقدمة من أي شخص (وفي بعض الأحيان من قبل جمعيات متخصصة باسم جمهور معين أو باسم مصلحة الجمهور بشكل عام، وفي حالات نادرة جدا من سلطة رسمية ضد سلطة رسمية أخرى. وبالنسبة لقرارات المحكمة العليا فإنها تلزم جميع المحاكم الأدنى منها درجة وسلطات الحكم الأخرى في الدولة. ويوجد محكمة عليا واحدة، وتقع في القدس. وفي هذه المحكمة قضاة من ثلاثة إلى تسعة قضاة؛ بحسب خطورة القضية؛ وفي الحالات الاستثنائية تصل التركيبة إلى أحد عشر قاضيًا. وهي

تعمل ، كما اشرنا، بوظيفتين: الأولى– باعتبارها محكمة عليا للاستئنافات الجنائية والمدنية؛ والثانية– باعتبارها محكمة العدل العليا.

تعمل المحكمة العليا باعتبارها محكمة للاستئنافات: درجة ثانية أو ثالثة وعليا. والمحكمة العليا تنظر في الاستئنافات على قرارات محكمة الصلح، فتكون بذلك درجة قضائية ثالثة، وتنظر في استئناف قرارات المحكمة المركزية. وفي الحالات الخاصة والنادرة التي يتم فيها الاستئناف على قرار حكم المحكمة العليا وبناء على طلب إعادة النظر في القضية، تجتمع المحكمة العليا بتركيبة موسعة– من تسعة إلى أحد عشر قاضيًا للنظر في الاستئناف. اما باعتبارها محكمة عدل عليا، فان المحكمة العليا من حيث أنها محكمة عدل عليا، تنظر باعتبارها درجة قضائية أولى وأخيرة في القضايا بين المواطن وسلطات الحكم. ولا تعمل محكمة العدل العليا بمبادرة ذاتية إلا في حالة التوجه إليها. والتوجه إلى محكمة العدل العليا، يتم بواسطة تقديم التماس خطي. وتعمل محكمة العدل العليا، بواسطة أوامر ضد سلطات الدولة، وضد كل من يعمل بوظيفة عامة. والقاضي الذي يقبل الالتماس يصدر أمرًا "احترازيًا"، وهو يعني التوقف مؤقتا عن أي عمل من قبل السلطة الحاكمة، ويدعو المتهم للمثول أمام محكمة العدل العليا، والرد على إدعاءات مقدم الالتماس خلال ثلاثين يومًا من صدور الأمر. والطرفان يحضران المداولة، وكل طرف يقدم ادعاءاته. وبعد أن تستمع المحكمة إلى الطرفين تصدر قرارها. إذا لم يمثل المتهم أمام محكمة العدل العليا في الموعد المحدد، يصبح الأمر نهائيًا؛ أي تقبل وجهة نظر مقدم الالتماس. ولا تقتصر صلاحية محكمة العدل العليا على المناصرة، وإنما عليها أن تحمي حقوق الإنسان والمواطن وحقوق المجموعة، بما في ذلك، الحقوق غير الراسخة في القانون، وإلزام السلطات بالعمل بما يتماشى معها. بسبب عدم وجود دستور، وقوانين للأساس لحماية جميع حقوق الإنسان والمواطن في الكيان الغاصب.

4 – خطة نتنياهو لتشويه القضاء:

تمثل الإصلاحات القضائية المزمع فرضها، مسألةً محورية بالنسبة لنتنياهو وحكومته، حيث ستسمح لحلفائه المتطرفين بتمرير القوانين التي يطمحون لفرضها منذ وقتٍ بعيد. فما هي هذه الإصلاحات؟ وعلى ماذا تنص؟

أ – ستمنح الإصلاحات القضائية الزعماء الدينيين في "إسرائيل" سيطرةً أكبر على الحياة السياسية ومفاصلها والمواقع المقدسة، من خلال تغيير نظام اختيار القضاة.

ب – إقرار تعديل تركيبة اللجنة لاختيار القضاة، بحيث يتمتع الائتلاف الحكومي بأغلبية فيها، وسيكون 5 من بين أعضائها التسعة وزراءً أو نواباً من الائتلاف نفسه، إلى جانب ممثل واحد للمعارضة، إضافة لرئيس المحكمة العليا، وقاضيين متقاعدين سيتم تعيينهما بالتوافق بين المحكمة العليا ووزير العدل.

ج – سيشمل تعديل القوانين القضائية، إعفاء اليهود الأرثوذكس المتشددين من التجنيد العسكري الإلزامي قانوناً. كما سيسمح بالفصل بين الرجال والنساء في الأماكن العامة.

من ناحية أخرى نرى أن الأحزاب الصهيونية الدينية التي تبتز رئيس الحكومة وتهدده بالانسحاب من الائتلاف، ما يعنى سقوط الحكومة وتعرضه للمحاكمة وضياع مستقبله السياسي، مُصرّة على تمرير القوانين المتفق عليها كأساس لاستمرارها في الحكومة، وتربطها بمزايا شخصية وأخرى تتعلق برؤيتها الآيديولوجية اليمينية الخاصة بالاستيلاء على كل أرض فلسطين وتسريع الاستيطان وتهجير الفلسطينيين بأسرع ما يمكن، كما تربطها أيضاً بأبعاد عرقية عبّر عنها أكثر من مرة، بن غفير رئيس حزب «القوة اليهودية»، بحقوق اليهود الشرقيين التي لم تراعَ في مؤسسات الدولة منذ نشأتها، ومواجهة تغلغل نفوذ اليهود الأشكناز الغربيين في القضاء والإعلام والجامعات والمستويات العليا في الجيش والشرطة. وجملة تلك الأبعاد، أن الصراع بين مكونات المجتمع اليهودي أصبحت معقدة، تتشابك فيها أبعاد عرقية وطموحات التغلب والسيطرة وإعادة تشكيل بنية الدولة وطريقة الحكم، وفرض حقائق جديدة دون أدنى اكتراث بنتائجها القريبة أو البعيدة. فبعد خمسة انتخابات متتالية في ثلاث سنوات انتهت أربعة منها إلى طريق سياسي مسدود، تمكن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من تشكيل ائتلاف من الأحزاب اليمينية الشديدة التعصب في أواخر العام الماضي 2022. ولكن بدلا من إعادة الاستقرار إلى النظام السياسي المختل على نحو متزايد في الكيان، إستخدم نتنياهو ولايته السادسة في المنصب للترويج لحملة خاطفة من الإصلاحات الدستورية التي تحول إسرائيل إلى دولة دكتاتورية خاضعة لحكم الفرد المطلق.

قبل بضع دورات انتخابية، في عام 2020، قضت المحكمة العليا في إسرائيل بالإجماع بأن نتنياهو ليس ممنوعا من شغل منصب رئيس الوزراء ما دام ممتنعا عن استخدام المنصب للتأثير على نتائج محاكمته

الجارية بتهم تقاضي الرشوة والفساد. لكن نتنياهو، الذي استمر في مهاجمة فريق الادعاء في محاكمته متهما إياهم بالتآمر عليه لإبعاده عن المنصب، لم يسمح لهذا القيد بمنعه من خوض معركة انقلاب قضائي. وبعد أيام من تشكيل الحكومة الجديدة، أعلن وزير العدل فيها ياريف ليفين عن خطة شاملة لإعادة تشكيل النظام القانوني في إسرائيل. وزعم ليفين أن الإصلاح المقترح من شأنه أن يعزز الديمقراطية الإسرائيلية ويعيد التوازن بين السُلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية. لكن الواقع والحقيقة هي أن الاقتراح مصمم لتجريد السلطة القضائية من قدرتها على مراقبة ارتكابات السلطة التنفيذية.

5 – بنود خطة الحكومة:

تتضمن خطة الحكومة عدة بنود رئيسة، منها بند من شأنه أن يمكن الحكومة من تعيين القضاة، بما في ذلك قضاة المحكمة العليا، من جانب واحد. ويسمح بند آخر للكنيست (البرلمان) المكون من 120 مقعدا بإبطال قرارات المحكمة العليا بالأغلبية البسيطة. وتعتمد إسرائيل حالياً بشكل كامل تقريبا على مجموعة من القوانين الأساسية، بدلا من دستور رسمي، لتعريف وحماية الحقوق المدنية. وبرغم أن المحكمة العليا تتمتع بسلطة مراجعة وإلغاء التشريعات التي تتعارض مع القوانين الأساسية، فإنها لم تفعل هذا إلا 22 مرة في العقود الثلاثة الأخيرة. وعلى سبيل المقارنة، ألغت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أكثر من مائة قانون خلال الفترة ذاتها. وفيما يتعلق بخطة نتنياهو لسحق السلطة القضائية فقد أعلن وزير العدل في حكومته، ياريف ليفين، عن خطة شاملة لإعادة تشكيل النظام القانوني في إسرائيل. وزعم ليفين أن الإصلاح المقترح من شأنه أن يعزز الديمقراطية الإسرائيلية ويعيد التوازن بين السُلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية. والواقع أن الاقتراح مصمم لتجريد السلطة القضائية من قدرتها على مراقبة السلطة التنفيذية. حيث تعتمد إسرائيل بشكل كامل تقريبا على مجموعة من القوانين الأساسية بدلا من دستور رسمي لتعريف وحماية الحقوق المدنية. وحالياً، وبموجب خطة ليفين المقترحة، لن تكون المحكمة قادرة على الغاء التشريعات المخالفة للقوانين الاساس، إلا بموافقة 12 على الأقل من قضاتها الخمسة عشر. ويقضي هذا الإصلاح أيضا بمنع المحكمة من مراجعة التعديلات على القوانين الأساسية مما يمكن الكنيست من حماية التشريعات من التدقيق القضائي. وبتجريد المحاكم من سلطتها في نقض القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية، يقوض هذا الإصلاح مبدأ الفصل بين

السلطات. كما يزيد هذا الإصلاح من ضعف استقلال القضاء من خلال تمكين وزراء الحكومة من تعيين وعزل مستشاري الحكومة القانونيين. واليوم، يُعَد مستشارو الحكومة القانونيون موظفين مدنيين يجري تعيينهم من خلال عملية تنافسية غير سياسية. ومشورتهم ملزمة، مما يجعلهم حراسا مقتدرين ـ أو غير مقتدرين ـ ضد الفساد التنفيذي والنزوات.

باختصار يمكن القول أن الواقع المزمع فرضه حالياً هو أن الكنيست، الذي يشغل فيه ائتلاف نتنياهو 64 مقعدا، لا يقيد الحكومة بل يصادق بشكل آلي على قراراتها. ولأن الهيئة التشريعية في إسرائيل غير مقسمة إلى مجلسين، مثل الكونغرس الأميركي أو البوندستاغ الألماني، فإن هذا يعني غياب آلية توازن حاسمة أخرى. علاوة على ذلك، لأن إسرائيل دولة صغيرة الحجم يقارب عدد سكانها عشرة ملايين، فإنها لا تعمل في إطار هيكل فيدرالي، مثل الولايات المتحدة أو ألمانيا أو كندا، حيث تعمل السلطات دون الوطنية على موازنة قوة الحكومة المركزية. وفي السياق قال زعيم المعارضة يائير لابيد، إنه في حال إكمال الحكومة الإسرائيلية بقيادة بنيامين نتنياهو خطتها المزعومة للإصلاحات القضائية التي بدأتها فسيكون من المستحيل إصلاحها بعد ذلك. وأضاف لابيد، في جلسة الكنيست بكامل هيئتها، أنه "في حال قيام حكومة نتنياهو بهذه الخطوة فسيكون الخلاف عميقًا للغاية." وأوضح، أن "ثمن التشريع الذي تقوده الحكومة الآن ليس فقط محو الديمقراطية، بل إنه التفكك المؤلم للحياة العامة. المزيد والمزيد من الناس يقولون لأنفسهم أننا لم نعد شعبًا واحدًا. وأن بلادهم قد أعطتهم ظهرها." وكانت الهيئة العامّة لـ«الكنيست» صادقت على مشروع قانون «فقرة التغّلب»، الذي يَمنع «المحكمة العليا» من إلغاء قوانين أساس أو بنود منها. وتهدف هذه الفقرة، بالإضافة إلى إعادة تعيين درعي، إلى تعديل المادة الرقم 8 من «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، والمادة الرقم 4 من «قانون أساس: حرية العمل»، بما يَمنع المحكمة من شطْب قوانين سُنّت بأغلبية عادية (61 عضواً)، ويَجعل قوانين الأساس التي أُقرّت في السابق بأغلبية مماثلة، فاقدة للمكانة الدستورية، وهو ما ستكون له تأثيراته البالغة على حقوق الفلسطينيين – المحدودة أصلاً – في الداخل، وكذلك على الشرائح العلمانية والليبرالية في المجتمع الإسرائيلي، والتي تصاعدت احتجاجاتها في الشارع منذ تنصيب حكومة نتنياهو. كما صادقت الهيئة على مشروع قانون لتعديل البند المتعلّق بقسم التحقيقات مع أفراد الشرطة (ماحاش) في مرسوم الشرطة، وهو مشروع ينصّ على نقل المسؤولية عن «ماحش» من النيابة العامّة إلى وزير القضاء، ويَمنح الأولى صلاحية التحقيق في

مخالفات يرتكبها مدّعون عامّون من النيابة العامّة. وبالتالي، فإن «ماحاش» التي ألغت في السابق ملفّات جرائم ارتكبها شرطيّون ضدّ فلسطينيّي الـ48 خصوصاً، وراح ضحيّتها العشرات خلال السنوات الماضية، ستصبح خاضعة بالكامل لسلطة مسؤولين سياسيين يتطلّعون إلى إنهاء الوجود الفلسطيني بالكامل. ومن هنا، اعتبر فرع «منظّمة العفو الدولية» (أمنستي) في كيان الاحتلال أنه «من الخطأ الاعتقاد أن إسرائيل بلغت حضيض الانتهاكات في السابق»، في إشارة إلى أن القانون الجديد يُعتبر «انحداراً أكبر»؛ إذ إنه «في حال المصادقة النهائية عليه، لن يتمّ التحقيق في أيّ من الجرائم أو الانتهاكات ضدّ الفلسطينيين على جانبَي الخطّ الأخضر». و«صحيح أن هذا القسم كان مجرّد ختْم مطّاطي في الغالبية الساحقة من الجرائم»، وفق المنظّمة، «لكن من الأنسب اليوم تبديل اسمه إلى قسم حصانة الشرطة»، كما قالت، معتبرةً أن «الانقلاب القضائي» نِتاج «الفكرة العنصرية المدّعية للتفوّق العرقي اليهودي، وهو من أجل ترسيخها وقوننتها. ولم يُستثنَ الأسرى الفلسطينيون، وخصوصاً المرضى منهم، من حفلة «التنكيل» النظرية هذه؛ إذ صادقت «الهيئة العامة» على مشروع قانون يَحرم الأسرى من العلاج أو إجراء عمليات جراحية «تحسّن جودة حياتهم». وينصّ المشروع، الذي أيّده 42 عضواً وعارضَه 7 آخرون، على «حرمان الأسير من الحصول على تمويل حكومي للعلاج الطبّي غير المندرج ضمن الرعاية الطبّية الأساسية، بما في ذلك الأدوية غير المشمولة في سلّة الخدمات الصحّية»، مستدرِكاً أنه «يُسمح لوزير الداخلية، بالتشاور مع وزير الأمن، بتمويل علاجات في حالات استثنائية ولأسباب خاصة (لم تُحدَّد)، على أن يُقدّم تقريراً عن هذه التصاريح مرّة واحدة في السنة إلى لجنة الأمن القومي في الكنيست». وبرّر مُقدّمو القانون خطوتهم بأن سياسة إسرائيل بحقّ المعتقَلين «متساهلة جدّاً بالمقارنة مع دول العالم»، علماً أن عشرات الأسرى الفلسطينيين قضوا نتيجة الإهمال الطبّي المتعمَّد، مُدافعين بأن التشريع الجديد «لا ينتهك حقوق المريض الأساسية الواردة في قانون حقوق المريض والمعاهدات الدولية التي وقّعت عليها دولة إسرائيل.

في هذا الوقت، وفي مؤشّر إلى عمْق الأزمة الحاصلة في الكيان، ألغى الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، زيارته المخطَّطة إلى اليابان على رأس وفدٍ من رجال الأعمال. وطبقاً لِما كشفه موقع «واينت»، فإنه «يسود الاعتقاد في المقرّ الرئاسي بأنه في ظلّ أزمة الإصلاحات القضائية، ليس من الصواب أن يسافر الرئيس خارج البلاد»، ونقل الموقع جزءاً من رسالة الرئيس المُوجَّهة إلى رجال الأعمال، وجاء فيها أنه «في ظلّ

الأزمة القضائية التي تعصف بإسرائيل، ومحاولات الرئيس الحثيثة للدفع بالحوار بين الطرفَين لمنع تعاظُم الأزمة، وتعمُّق الشرخ في المجتمع، ارتأى هرتسوغ إلغاء الزيارة المقرَّرة لليابان».

إن العديد من المقترحات المدرجة في خطة الإصلاح القضائي التي يدفع بها نتنياهو جرى تطويرها من قِبَل زملاء سابقين في منتدى كوهيليت للسياسات، وهي المؤسسة الفكرية النيوليبرالية المتطرفة التي يمولها في الأساس أصحاب المليارات اليهود اليمينيون من الولايات المتحدة، الذين يتمتعون بنفوذ شديد الوضوح، حتى أن بعض المعارضين السياسيين اعتادوا تسمية ائتلاف نتنياهو "حكومة كوهيليت." لكن النموذج الحقيقي لثورة نتنياهو القضائية يتمثل في فيكتور أوربان في المجر. فعلى مدار العقد الماضي، أشرف رئيس الوزراء المجري على سلسلة من الإصلاحات الدستورية التي وطدت سيطرة حزب فيدس (الاتحاد المدني المجري) بقيادة أوربان على وسائل الإعلام، والنظام الانتخابي، والمحاكم. وفي مجمل الأمر، إن آفاق إسرائيل ستكون أشد قتامة من آفاق المجر، لأن السلطات المجرية تخضع لقيود خارجية. إذ بوسع الاتحاد الأوروبي أن يعاقب المجر، كما أن حرية تنقل الناس والشركات داخل الكتلة تعني أن أوربان يجب أن يزاول الحكم بطريقة لا تدفع المستثمرين والعمال إلى الفرار. أما نتنياهو فهو ليس ملزما بأي قيود من هذا القبيل. بيد أنه يواجه مقاومة شديدة من مصدر آخر وهو الجمهور الإسرائيلي. فخلال الأسابيع القليلة الأخيرة، نظم عشرات الآلاف من الإسرائيليين احتجاجات في تل أبيب، والقدس، ومدن أخرى. وكانت هذه المظاهرات الأسبوعية مصحوبة باحتجاجات مماثلة من قِبَل محامين، وأكاديميين، ومهنيين في مجال الصحة، وأصحاب أعمال، وفنانين. وفي الثالث عشر من فبراير/شباط 2023، اليوم الذي بدأ فيه الكنيست رسميا النظر في هذا التشريع، أعلن المحتجون إضرابا عاما واحتشد 100 ألف شخص في القدس. لكن الاحتجاجات لم يكن لها تأثير يُذكَر على نتنياهو، الذي يقبض بيد من حديد على وسائل الإعلام الإسرائيلية من خلال التهديد المستمر بإعادة هيكلة هذه الصناعة. وقد كشف وزير الاتصالات في حكومته مؤخرا عن خطة لإغلاق قناة "كان" الإسرائيلية العامة، التي أثارت تغطيتها الإخبارية الانتقادية غضب نتنياهو وأنصاره (ظلت هذه الخطة معلقة مؤقتا منذ ذلك الحين حتى يتسنى للحكومة التركيز على تمرير الإصلاح القضائي عبر الكنيست).

ثمة منطقة واحدة لا يبدو نتنياهو يفرض سيطرته الكاملة عليها وهي: الاقتصاد. ففي يناير/كانون الثاني 2023، وَقَّعَ 300 اقتصادي إسرائيلي بارز، بما في ذلك بعض مستشاري نتنياهو السابقين، رسالة مفتوحة

تحذر من أن هذه الإصلاحات من شأنها أن تعيق بشدة آفاق إسرائيل الاقتصادية في الأمد البعيد. وفي وقت لاحق انضم إليهم 56 اقتصاديا دوليا معروفا، منهم 11 حائزا على جائزة نوبل. ومن المعروف أن صناعة التكنولوجيا الفائقة وصناعة التمويل، شديدا الحساسية لرأس المال الأجنبي المتقلب. ويبدو أن نتنياهو فشل في وضع التداعيات الاقتصادية المترتبة على وابل الإصلاحات الدستورية في حسبانه. والواقع الحاصل الان هو أن الاختيار بات بسيطاً: إما مصالح نتنياهو الشخصية، بما في ذلك اسقاط محاكمته بتهم الفساد، أو المصلحة العامة. وفي الوقت الراهن، يبدو أن مصالحه الشخصية هي الغالبة.

6 – كيان بنظام ديكتاتوري:

يُواصل الائتلاف الحكومي الإسرائيلي السير حثيثاً في خطّته الهادفة إلى تقويض الجسم القضائي، وإخضاعه لسيطرته، مستكملاً التصويت على جملة مشاريع قوانين من شأنها، وفق ما يَنظر إليها مُعارضو بنيامين نتنياهو، تهشيم النظام الديموقراطي، وتعميق الشرخ المجتمعي، والدفع بقوّة نحو حافّة الحرب الأهلية. وقد تبدو هذه النظرة منطويةً على مبالغات هي لزوم الشدّ والجذب السياسي، فإن ما يَجدر التنبّه إليه أيضاً هو أن زعيم «الليكود» قد يكون في نيّته إجراء مناورة صاخبة بهدف جرّ خصومه إلى مربّع التفاوض، ومن ثمّ الدخول معه في تسوية تقيه شرّ المحاكمة، وتغلّ في الوقت نفسه يد الفاشيين. وأيّاً يكن، فإن الأكيد هو أن إسرائيل تعيش ذروة انقسام متقادم، لن يكون من الممكن بعد الآن لحْمه، ولا يمكن جسْر الهوّة التي سبّبها. وفي هذه الاثناء أتمّ معسكر رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خطوته التشريعية الأولى على طريق تغيير طبيعة السلطة في إسرائيل، معمِّقاً بذلك الشرخ مع مُعارضيه، ودافعاً الأزمة الداخلية إلى مزيد من التعقيد الذي يستجلب توقّعات بسيناريوات قد لا يكون كيان الاحتلال قادراً على تجاوزها. خطوةٌ استثارت المُعارضين الذين عدّوها «انقلاباً» يستهدف جعْل النظام القضائي مجرّد «خاتم مطّاطي»، مُحذّرين من تحوُّل إسرائيل إلى «دولة توتاليتارية» تَحكمها جهات وشخصيات وفق أجنداتها الخاصة، التي تشمل من بين ما تشمل فرْض طُرق خاصة في العيش على «الآخر» يهودياً كان أو غير يهودي، وهو ما كانت تحُول «المحكمة العليا» دونه عندما يتعلّق باليهود بوصْفه غير متوافق مع «العدالة والمنطق والمساواة وحقوق الإنسان»، فيما كان لها على الدوام مع العرب شأن آخر لا يتّصل بأيّ من تلك العناوين. اليوم، تتكاثر التحذيرات من خطورة ما

سيُفضي إليه أداء حكومة نتنياهو، سواء لناحية تعزيز الانقسام المجتمعي، أو الدفْع نحو هروب الرساميل والاستثمارات، أو التسبّب بملاحقة عناصر الجيش أمام المحاكم الجنائية الدولية، أو تراجُع مكانة إسرائيل وتخلخُل تحالفاتها، أو الحثّ نحو هجرة معاكسة تُفرغ كيان الاحتلال من مستوطِنيه، أو حتى الوصول إلى «حرب أهلية» باتت محور الحديث الدائم لعدد كبير من المسؤولين والخبراء ووسائل الإعلام. وإزاء ما تَقدّم، يمكن إيراد الآتي:

أوّلاً: ثمّة تسييس واضح في التهجّم على خطّة «الإصلاح القضائي»، على رغم أن هذه الأخيرة من شأنها حتماً الإضرار بالعقد الجماعي غير المكتوب، الذي مكّن مختلف «القبائل» الإسرائيلية من التعايش، وحفِظ للكيان استقراره الداخلي على رغم احتوائه بذور تشظّ كثيرة. وظلّت «المحكمة العليا»، على مدار عقود، وبموجب عُرف ثابت، تَنظر في كلّ التماس يِرِد إليها بشأن قرارات أو قوانين صادرة عن الحكومة أو وزرائها أو «الكنيست» ولجانه أو المؤسّسات التابعة للدولة وكذلك الخاصة، في سلطة موسّعة وغير مقيَّدة قد لا يكون لها مثيل على مستوى العالم. واستناداً إلى هذه السلطة، أدت المحكمة دور «الحارس» الذي يمنع أيّ «قبيلة» من تغيير «قواعد الاشتباك» مع «القبائل» الأخرى، أو القفز من فوق سورها الخاص للانقضاض على «الآخرين» والإضرار بهم، وهو ما ينطبق مثلاً على منْعها العلمانيين من فرْض إرادتهم على المتديّنين، والعكس بالعكس. أمّا اليوم، ومع تمكّن الائتلاف الحاكم من نزْع صلاحية « المحكمة العليا» في النظر في قوانين «الكنيست»، فسيكون بإمكان الفاشيين والمتديّنين العمل على استصدار قوانين «تلمودية»، لا يقوى العلمانيون وحتى التقليديون من عامّة الإسرائيليين على التعايش معها، مِن مِثل: قطْع الكهرباء وتعطيل المواصلات يوم السبت، والحدّ من المساواة الممنوحة للمرأة على أكثر من مستوى شخصي وعام، وتحديد نوع الطعام والملبس وأماكن الاختلاط بين الجنسَين... إلخ.

بتعبير آخر، ستصبح الشريعة التلمودية وأحكامها مقدَّمة على أيّ أمر عسكري يَصدر عن ضابط أو رتيب، كما سيتحوّل الحاخام إلى رئيس أركان بدلاً من رئيس الأركان النظامي، بما لا يستثني الوضع في الأراضي المحتلّة، التي يُراد فرْض أجندة فيها متعارضة مع مصلحة إسرائيل الدولة، وظرفها الداخلي والخارجي. وثانياً، وعلى خلفيّة ما تَقدّم، يرى العلمانيون أنهم عُرضة للتهديد، في أسلوب عيشهم وتطلّعاتهم واستقرارهم الجماعي والخاص، وهو ما يفسّر تصعيدهم المستمرّ ضدّ الحكومة. لكنّ هذا التصعيد لا يخلو من مبالغات تتجلّى مثلاً

في إرجاع كلّ ما هو «سيّئ» على أيّ مستوى من المستويات إلى خطّة «الإصلاح القضائي»، أو التهويل في شأن ما ستستتبعه الأخيرة على مستقبل الدولة.وثالثاً: ثمّة في ما يَجري الحديث عنه من تداعيات أوجهٌ أخرى يَجدر التنبّه إليه، إذ على رغم كوْن القوانين الجديدة تستبطن تهديداً للديموقراطية، إلّا أنها لن تؤدّي إلى سقوطها. وبالمثل، يبدو العديد من جوانب المعضلة الاقتصادية مرتبطة بضائقة تُعانيها قطاعات كثيرة حول العالم، بما فيها قطاع التكنولوجيا في إسرائيل.

صحيح أن هناك أزمة في قطاع «الهاي تك»، وتسارُعاً في تحويل الأموال إلى الخارج، وصرفاً جماعياً لموظّفين وأجراءات تعسفية في الشركات الخاصة، وتراجعاً للاستثمارات الأجنبية، وميلاً لدى مؤسّسات اقتصادية وازنة إلى تقليص وجودها في الكيان، إلّا أن هذه الظاهرة عابرة للدول والقارات، وتقريباً لم تَسلم منها أيّ دولة غربية وغير غربية. رابعاً: بالنسبة إلى خطّة «الإصلاح القضائي»، لا يمكن، من الآن، الجزم بمصيرها النهائي، لكن ما يَجدر التنبّه إليه هو أن نتنياهو، الذي يبقى المحرّك الحقيقي للتشريع، يستطيع وقْف هذا المسار في حال توصّله إلى تسوية ما مع الآخرين من داخل «قبيلته» العلمانية، تقيه شرّ المحاكمة التي لا تزال تلاحقه بتهم فساد ورشى. وهنا، يبدو واضحاً أن رئيس الحكومة قد يريد تحسين موقعه التفاوضي مع المعارضة، وتصعيد الضغوط عليها بهدف حمْلها على خفْض سقف مطالبها، والدخول في نوع من المقايضة معه. خامساً: ثمّة معطيات حقيقية لا يمكن تجاوزها، أهمّها ما يلي:

–ثمّة انقسام غير ثنائي مزمن في إسرائيل، تَرسّخ أكثر فأكثر مع مرور الوقت، وبات حادّاً وعميقاً إلى درجة لم يَعُد معها قابلاً للرتق.

–الانقسام بين «الأشكناز» و«السفارديم» ما زال قائماً وفق ما أظهرتْه الاحتجاجات الأخيرة، بعدما ظنّ كثيرون أنه كاد يختفي.

– ما يحدث الآن على خلفية «الثورة القضائية» هو نتيجة للانقسام الداخلي وليس سبباً له، حتى وإنْ أدّى الأوّل إلى تغذية الثاني وتنميته.

7 – خاتمة:

يبدو الصراع في "إسرائيل" بين قادة السلطة التشريعية والتنفيذية من جهة والسلطة القضائية من جهة أخرى، أعمق من الصراع السياسي والأيدولوجي، بل يتخطاه لدوافع شخصية كفيلة بالحفاظ على تماسك الفريق الأول في هجومه المصيري على القضاء، خاصة المحكمة العليا. وما يزيد الأمر تعقيدًا ويفتح الباب على احتمالاتٍ كثيرةٍ بعضها قصيرة المدى وأخرى بعيدة المدى وأعمق تأثيرًا في هذه المواجهة، ما أظهرته نتائج استطلاع مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية بأن 55.6% من الإسرائيليين يؤيدون أن يكون للمحكمة العليا سلطة لإلغاء قوانين الكنيست إذا تبين أنها تتعارض مع مبادئ الديمقراطية. وفي المقابل، إن المعارضة الإسرائيلية التي تستند في قاعدتها الانتخابية بشكل أساسي على اليهود الغربيين في تل أبيب وبقية المدن الكبرى، وتقودها النخب السياسية العسكرية والإعلامية والأكاديمية، أقامت مسيرة كبيرة شارك فيها –وفق التقديرات– حوالي 100 ألف شخص، أعلنوا رفضهم التعديلات القضائية، مؤكدين أن نتائج الانتخابات وما أفرزه صندوق الاقتراع لا يتضمن تخويلاً بتنفيذ "انقلاب قضائي وتقليص دور القضاء وإخضاعه للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في اختيار وتعيين القضاة". وعلى هذه الخلفية يعيش كيان الاحتلال الصهيوني حالة مستعصية من الانقسام والنزاع حول طبيعة وشكل هذا الكيان في المستقبل بعد مرور 46 عاماً على الانقلاب السياسي الكبير الذي حصل في عام 1977 اثر سقوط حزب العمل المؤسس للكيان وتسلم حزب حيروت ثم الليكود بقيادة مناحيم بيغين السلطة وصولاً الى الوقت الراهن حيث يقود الكيان مجموعة من المجرمين المتطرفين والمتعطشين لسفك دماء الفلسطينيين كيفما اتفق من اجل اقامة اسرائيل الكبرى اليهودية العنصرية . ولقد سبق لعدد من الكتّاب والباحثين الإسرائيليين، في العقدَين الماضيَين، وبعضهم احتلّ مواقع رسمية في الكيان، كأبراهام بورغ، رئيس «الكنيست» الأسبق، وعالم الاجتماع باروخ كيمرلنغ، ويهوشوا ليبوفيتش، والصحافي غدعون ليفي، وغيرهم، أن أشاروا إلى جنوحٍ متعاظم لـ«المجتمع الإسرائيلي» نحو الفاشية، من دون أن تؤخذ تحليلاتهم على محمل الجدّ، إلى أن أتى اليوم الذي «يَحكم فيه مئير كاهانا إسرائيل مِن قبره»، وفقاً لناحوم بارنياع، أحد كتّاب أعمدة «يديعوت أحرونوت». وعلى ارض الواقع إن استكمال مشروع التطهير العرقي الاستيطاني، وهو محطّ إجماع القسم الأغلب من نُخب الكيان و«مجتمعه»، في ظلّ صمود الشعب الفلسطيني في أرضه، ومقاومته المتصاعدة، والتغيّر المستمرّ في موازين القوى في الإقليم لغير مصلحة هذا

الكيان بفعل الدور الوازن لـ«محور المقاومة»، جعل الجنوح نحو الفاشية أمراً حتميّاً في إسرائيل. ومن الممكن أن تكون هناك عوامل أخرى، داخلية أو دولية، كالتغييرات الديموغرافية بفعل هجرة اليهود الروس، أو كالتداعيات الاقتصادية – الاجتماعية والسياسية للتوجّهات النيوليبرالية المعتمَدة مع بداية التسعينيات، قد ساهمت في مِثل هذا التطوّر، لكن العامل الحاسم، والذي يقع في قلْب المشروع الصهيوني، يبقى السعي للاستيلاء على ما بقي من الأرض الفلسطينية، بـ«مزيد من القوّة»، وبالإرهاب والتطهير العرقي. ويعني ذلك عمليّاً صيرورة الاستيطان «المتوحش» سياسة رسمية للحكومة الفاشية الراهنة، ومشاركة مباشرة لقطعان المستوطنين، جنباً إلى جنب الجيش الصهيوني، في التنكيل بالفلسطينيين. وما جرى في بلدة حوارة هو مقدّمة لعمليات مشابهة، تتمّ بمبادرة من المستوطِنين، بـ«حراسة» الجيش الصهيوني، الذي ساهم في إحراق البيوت والهجوم على السكّان، بحسب شهادات العديد منهم. وإذا كانت النُّخب الصهيونية العلمانية تعدّ التطهير العرقي هدفاً مركزيّاً، فتعمل على تحقيقه على نار حامية عندما تسمح الظروف بذلك، كما في عام 1948، وعلى نار هادئة، وبطريقة تدريجية، في أوضاع «عادية»، فإن التيّار الفاشي الحاكم راهناً، وانطلاقاً من قناعاته الدينية التلمودية، سيجهد لتسريع هذه العملية بمعزل عن الظروف، على الرغم ممّا قد يستتبعه من إحراج لحلفاء إسرائيل الغربيين، وللمطبّعين العرب، فضلاً عن استعار الصراع على الأرض مع المقاومة الفلسطينية. وعلى هذه الخلفية علّق المسؤول السابق في جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) دفير كاريف على جولة محادثات رئيس الشاباك رونن بار مع سياسيين إسرائيليين، بموازاة اجتماعه برئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وحذّر "من مغبة استمرار الغليان في الشارع الإسرائيلي ." وقال: "إنّه شيء غير عادي أبداً أبداً. هذا يحدث للمرة الثالثة منذ تأسيس الدولة. المرة الأولى كانت عندما حذّر رئيس الشاباك الأسبق كرمي غيلون السياسيين قبل قتل رابين، وأصدر إنذاراً بأنّ هناك جريمة قتل سياسي، ونعرف ما حدث بعد ذلك." وأضاف أنّ المرة الثانية كانت قبل عامٍ أو أكثر، حين قال رئيس الشاباك السابق نداف أرغمان في جولة الانتخابات الثالثة أو الرابعة، إنّ "الخطاب أيضاً يمكن أن يؤجج الوضع ويؤدي إلى حالات عنفٍ أيديولوجي." وتابع أنّ ما يحدث الآن هو المرة الثالثة، لكن "ما هو استثنائي وغير عادي بوجهٍ خاص في هذه المرة، هو أنّها المرة الأولى التي يتحدث رئيس الشاباك فيها أيضاً عن إمكانية حصول الأمر من الطرف الثاني، أي من جانب المحتجين، وهذا بالفعل إنذار غير عادي." وحلّل كاريف تحذير بار قائلاً إنّه يُشير إلى

أنّ "الصدع والزلزال في إسرائيل سيكونان أخطر من زلزال قتل رابين إذا مرّ قانون التعديلات القضائية." وتابع أنّ "معنى هذا على الأرض هو أنّ الحمم تغلي، ويوجد هنا زلزال، والسؤال الكبير هو ما إذا كان هذا الزلزال سيؤدي إلى موجة تسونامي، وما إذا كانت موجة التسونامي هذه ستجتاحنا كلنا أم لا." وأشار إلى أنّ "المعارضة والحكومة ليسا مستعدين للتشاور"، مضيفاً: "لحظة مرور القانون بالقراءة الأولى، وُضع مسدس مذخر على الطاولة." ووصف كاريف، في ختام حديثه، الوضع في "إسرائيل" بـ "الخطر والمتطرف جداً"، قائلاً إنّه يجب الحوار بين الأطراف. وتأتي هذه التصريحات بعدما صدّق "كنيست" الاحتلال الإسرائيلي بالقراءة الأولى، على مشروع "قانون التعديلات القضائية." وشهدت جلسة التصويت داخل مقر "الكنيست" توتراً كبيراً بين المؤيدين لمشروع القانون ومعارضيه. وقبل التصويت، تظاهر عشرات آلاف الإسرائيليين أمام مقر "الكنيست" احتجاجاً على شروع البرلمان في إجراءات إقرار مشروع القانون الجديد. بدورها، ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" عبر موقعها الإلكتروني أنّ مشروع القانون ينص على تغيير آلية تشكيل لجنة اختيار القضاة، لتكون للائتلاف الحكومي سيطرة كاملة عليها. " وبعد المصادقة الأولى، غرد نتنياهو عبر "تويتر" قائلاً إنّها "ليلة عظيمة ويوم عظيم ."

في المقابل، هاجم زعيم المعارضة يائير لابيد نتنياهو قائلاً: "التاريخ سيحاكمكم على هذه الليلة على المس بالديمقراطية، على المس بالاقتصاد، على المس بالأمن، وعلى كونكم مزقتم إسرائيل. وببساطة، لا يهمكم ذلك." وأكّد لابيد أنّ "إسرائيل على حافة الهاوية وفي لحظة حسم"، وأنّها "سائرة نحو الخراب". وأضاف في بيان باسم كل أحزاب المعارضة، أنّ "إسرائيل لن تُشفى من قانون التعديلات القضائية، إذا مرّ"، وسيكون ذلك "ضربة قاتلة لا يمكن إصلاحها". وقال عضو الكنيست بيني غانتس: " انه مساء أسود للديمقراطية. غداً صباحاً سنواصل النضال ." وفي السياق حذّر رئيس حكومة الاحتلال الإسرائيلي السابق نفتالي بينيت من "الوصول إلى حرب أهلية في إسرائيل"، داعياً إلى التفاوض بشأن قانون التعديلات القضائية. وبناء عليه، لن يتوقف الصراع بين المعسكرين على مركزية الخط السياسي في لعبة انتزاع مساحات الصلاحيات فحسب، بل سيتعداه أيضاً إلى تعميق الشرخ القائم في المجتمع الإسرائيلي، باعتبار أن غالبية قضاة المحكمة العليا هم من اليهود الغربيين "الأشكناز" والعلمانيين أصحاب البشرة البيضاء المدعومين من البيت الأبيض، مع غياب شبه كامل للقضاة الشرقيين والمتدينين في داخلها، ومجدداً العودة إلى مربع النزاع حول حسم الطابع الهوياتي لـ"

الكيان " بين التيار العلماني والتيار الديني؛ الأول الذي يسعى للحفاظ على ما بناه أسلافه المؤسسون، والآخر المستميت لتطبيق رؤيته المقدسة لقيام كيان ديني متطرف، الامر الذي ينذر بتعمق الانقسامات والخلافات حول السؤال الدائم : أي إسرائيل نريد؟ .

أخيراً لابد من التنويه بان الشعب الفلسطيني، الواقع تحت الاحتلال الظالم والمجرم منذ سنين، لم يجد أي دواء لعذاباته في المحكمة العليا، التي خانت دورها لانها لم تتخذ في أي يوم من الايام موقفاً منصفاً بخصوص عدم شرعية المستوطنات بل وقامت بشرعنة الاعتقال الإداري وترددت سنوات إلى أن قامت ببلورة موقف بخصوص التعذيب، وصادقت على الطرد الجماعي مثل طرد الـ 400 شخص من اعضاء حماس، وهدم البيوت وأزاحت وجهها عن القانون الدولي، وبالتالي فانها في الواقع لم تحم الديمقراطية بل عملت على خيانتها وتخريب جوهرها.